

المصدر : الجزيرة

التاريخ : 24-09-2005 العدد : 12049

الصفحات : 20 المسلسل : 88

وجود الحرمين الشريفين في بلادنا جعلها واجهة العالم الإسلامي وقلبه النابض

الملكة تتمتع بعلاقات دولية واسعة نتيجة المصداقية التي يتصف بها ولاية الأمر



كل من له شأن ولو كان بسيطاً بالعلاقات الدولية يدرك تماماً أن الملكة تحتل مكانة عالمية مرموقة أهلتها لأن تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع الدولي وعلى مختلف المستويات والقضايا. وقد كتب عن الملكة مئات الكتب وآلاف المقالات التي تتناول بالتحليل والتفسير النقطات التطورية الحضارية للمملكة وعلاقتها الخارجية كنموذج دولي يحتذى به.



وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن الإشارة إلى كتاب مهم جديد لسفير جمهورية أنزبيجان في المملكة العربية السعودية الدكتور إيمان أراسلي فقد بين السفير في كتابه أهمية الدور السعودي المتنامي على مختلف الأصعدة، سواء من حيث دور الملكة كقوة اقتصادية عالمية، باعتبارها من أهم مصنعي البترول في العالم أجمع، أو من حيث دورها الديني باعتبارها قبلة لكل مسلم في أنحاء المعمورة، وأهميتها على مستوى الوطن العربي أو على مستوى العالم. وقد تطرق المؤلف لطبيعة الحياة في الملكة وعلاقتها مع المسلمين ومع الغرب عبر سياسة واضحة ورأسخة تقوم أساساً على التقارب ونبذ كل ما يفرق ويشتت. كما تحدث المؤلف عن الملكة من واقع تجربته كدبلوماسي عاش لمدة ثمانية أعوام في المجتمع السعودي.

وقد أشار السفير إلى أن الملكة ترتبط بعلاقات سياسية وعسكرية وتجارية واقتصادية دقيقة مع دول العالم.

◆ الساهمة السعودية في استقرار أسعار النفط تلقي تقديراً دولياً واسعاً

أحمد عبد العزيز بن أبي الخليل

وأكد أن من أوليات السياسة الخارجية للمملكة فتح الحضارات ومظاهر التطرف.. ولأننا قريبو عهد بقدرة الملك الشجاع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى رحمة واسعة - فإنه يمكن الاستدلال فيما للمملكة من أهمية دولية من خلال ذلك الحضور المكثف لقادة الدول والمنظمات العالمية لاجتماع لجانة وليكن الراحل. ويمكن استحضار تلك المشاهد المؤثرة للمعزين في الجنازة المهيبة للملك الشجاع. فقد حضر معظم قادة الدول الإسلامية والعربية، إضافة إلى قادة من دول العالم كفضامة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، و دولة نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد بيك تشيني والوفد المرافق له، الذي ضم فضامة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش الأب، ووزير الخارجية الأسبق كولن باول، وملك مملكة إسبانيا خوان كارلوس، وحاكم عمارة أستراليا اللواء مايكل جفري، ومعالبي المبعوث الشخصي للأمم العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي. هذا عدا الكلمات الهاتفة من لم يستطيع الحضور للتعزية في وفاة الملك الشجاع. وذلك الإقبال الواسع لتلك الشخصيات الدولية الكبيرة على تشييع الراحل الكبير دليل واضح على ما تحظى به المملكة من اهتمام عالمي.. إن هذا الاهتمام الدولي بالمملكة لم يأت من فراغ، وإنما أتى بفضل الله تعالى ثم بفضل ما تتمتع به المملكة من مميزات حضارية عديدة، وعلى رأسها القيادة السياسية المتزنة، التي استطاعت أن تبني

بخبرتها وسلامتها طويها علاقات صداقة واسعة وميتية مع دول العالم، الأمر الذي جعل لها كلمة مسموعة، وحضوراً كبيراً في مختلف القضايا التي تهتم المجتمع الدولي، ولاسيما فيما فيه مصلحة للعالمين العربي والإسلامي.

وتعد اهتت المملكة لهذه المحانة الدولية الكبيرة، التي يشهد لها القاضي والداني من القادة والديبلوماسيين والخبراء وعامة الشعوب، مجموعة من العوامل الدينية والاقتصادية والسياسية، وغيرها من العوامل المؤثرة، والتي ينشر أن تجتمع كلها في دولة من الدول.

ومن أهم هذه العوامل الفعالة وجود الحرمين الشريفين أقدس بقاع الأرض على الإطلاق. في كل مرة منة المكرمة التي يميم أكثر من مليار مسلم وجوههم شرطها كل يوم خمس مرات، ويحضر إليها كل عام ملايين الحجاج والمعتمرين والمدينة المنورة، طيبة الطيبة، حيث مسجد وقد سيد البشر وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

إن وجود الحرمين الشريفين على أرض المملكة وضعها في قلب العالم الإسلامي، وجعلها محط أنظار المجتمع الدولي بأسره، وأعطاهما نقلاً دينياً وسياسياً كبيرين وحملها من المسؤوليات الجسام ما لم تحمله أية دولة إسلامية أخرى.

ومن الأسطة على هذه المسؤوليات خدمة حجاج بيت الله الحرام، وزوار قبر الرسول عليه الصلاة والسلام، وهي خدمة لا شك أنها تتطلب قدراً نفاثاً من الإحساس بالمسؤولية الملقاة على عاتق ولاة أمر هذه الخلافة حفظهم الله تعالى، وأعانهم على خدمة دينه.

وقد أتيت ولاة أمر هذه البلاد المباركة منذ عهد الملك المؤسس عبيد العزيز بنهم على قدر المسؤولية الكبيرة، ولذلك فإن المجتمع الدولي - شرقة وغربة - ينظر إلى المملكة على أنها واجهة العالم الإسلامي، وقلبه النابض والمتدفق، وبالتالي فإن أي سياسة تتخذها المملكة يكون لها

صدى واسعاً يتردد في أنحاء العالم، وتفرد لها مساحات واسعة من القراءة والتفكير. إن هذا النقل الديني الكبير للمملكة حتم عليها اتخاذ سياسات من شأنها أن تكون في صالح العالم الإسلامي وبعداً اقتصادياً عادلة، وعلى رأسها قضية فلسطين، وقضايا الأقليات المسلمة في العالم، والدعوة إلى الله عز وجل، وغيرها من القضايا ذات البعد الإسلامي، ولذلك فإن أي حدث يعس المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يجعل المراقبين ينظرون إلى المملكة وما ستخذه من سياسات في التجاوب مع هذا الحدث أو ذاك.

ومن العوامل التي منحت المملكة نقلاً كبيراً في المجتمع الدولي امتلاء باطن أرضها -بفضل من الله وكرمه - بواحد من أعظم الاحتفالات من النفط والغاز الطبيعي المعروفة في العالم، الأس الذي جعلها قادرة على ضخ نحو 9 ملايين برميل نفط يومياً إلى الأسواق العالمية، وهو ما ويمها قوة اقتصادية كبيرة، تؤهلها للعب دور

عظيم في المجتمع الدولي. ولقد كانت المملكة وما تزال الداعم الأول والرئيس لاستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وجعلها في المستوى المعقول والمقبول لدى جميع الأطراف.

إن مساعدة المملكة على استقرار أسعار النفط من خلال ضمان ضخ الخام وزيادته كلما زان الطلب، أو تعويض النقص في معروض النفط في حال توقفت أي دولة مصدرة عن ضخه، لأي سبب من الأسباب، يطمئن كثيراً من الدول على استمرار وصول النفط إليها وبأسعار مقبولة. وهو الذي يدعم استقرار هذه الدول في نهاية مفتاحه، مما يرض بالستهلاك الأخرى، وقد ينشأ عنه اضطرابات اقتصادية واجتماعية في الدول المستوردة للنفط. ولاسيما في وقت يفترق فيه العالم إلى مصادر بديلة لطاقة تتنوع بما لدى النفط من مميزات.

وعليه، فإن المملكة بنسبائها الاقتصادية والنظرية المتزنة والقائمة على مبدأ الحفاظ على أسعار عادلة للنفط ترغضي المشتري والبائع تتعامل على تحقيق الاستقرار السياسي للدول، وتجعل العالم أكثر أمناً وسلاماً.

إن دول العالم أكثر هذه النسيامة الاقتصادية الغابتة بالمملكة. والتي تدل على مصداقية القيادة السعودية، واحتراميتها لتعهداتها ووعودها في تعاملها مع الدول المستهلكة للنفط. ولذلك فإن لدول المستوردة للنفط، ولاسيما الدول

الدوليين، مع احترام حق الشعوب في تقرير المصير، وحقوقها المشروعة في الدفاع عن النفس.

ومن أجل تطبيق تلك المبادئ تحضر المملكة دوماً على دعوة قادة الدول إليها واستضافتهم بما يليق بهم، ويعبر عن الكرم العربي الأصيل الذي يمتنع به ولاه الأمر في هذه البلاد للمباركة والذي ورفوه أباً عن جد، وذلك للتشاور وتبادل الرأي في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك كما تحضر المملكة أيضاً على استقبال الوفود الدبلوماسية بالاحفاوة والتكريم التابع من الأمانة السعودية، فضلاً عن الزيارات التي يقوم قادة المملكة لدول العالم لتلبية لدعوات قادتها.

وفي هذا السياق حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -حفظه الله ورحمته- كل الحرص على ما يدعم التعاون بين الأشقاء العرب والدول الصديقة في العالم، ولذلك جاءت زيارته العديدة لدول العربية والإسلامية والصديقة لتشكل زائفاً من زوايد أتران السياسة الخارجية للمملكة وحرصها على كل ما من شأنه تحقيق رفاهية الشعوب، كما حرص الملك عبد الله -حفظه الله- منذ أن كان ولياً للعهد على إجراء المحادثات الثنائية والتجارية المطولة مع زعماء دول العالم الهادفة إلى حل المشكلات التي تعترض سبيل تطور العلاقات، وحل كل الخلافات الناشئة عن اختلاف الرؤى حول بعض القضايا.

وكانت زيارته -حفظه الله- إلى دول العالم ناجحة بكل المقاييس، انعكست نتائجها بشكل إيجابي على مسيرة التضامن العربي والإسلامي والتعاون الدولي، وبسبب هذه العلاقات الوشيقة بين المملكة ومختلف دول العالم يلاحظ الإرتقابي والمتابع لزيارات قادة الدول للمنطقة أن المملكة تكون على رأس المحطات التي يمرون بها، ولا يكاد يزرع زعيم دولة منطقة الشرق الأوسط إلا ويتبين طلائعها على أرض المملكة، وذلك للقاء قادتها والاستئناس برأيهم في مختلف القضايا التي تهم المنطقة والعالم، ولا ريب أن المملكة دائماً ما تكون من أولويات برامج زيارات القادة للمنطقة العربية.

وفي إطار العلاقات الواسعة بدول العالم ومنظماتها تنضم المملكة إلى منظمات و هيئات دولية مختلفة، منها هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الخليجي والبنك الإسلامي للتنمية لتمويل التجارة، كما أنها عضو في

استطاع بفضل الله تعالى ثم بحكمته ونفاذ بصيرته أن يثيد دولة تعزز بحضورها وتحرص على مبادئها وتصون سيادتها، كما تدافع عن مصالحها في إطار التزامها بالواقائق واحترامها للشرعية الدولية.

وتتعلق سياسة المملكة في المجال الدولي من مرجعية وطنية ذات بنية قوية متماسكة، من أولوياتها حماية الأماكن المقدسة، ورعاية الخصوصية، والمحافظة على مواردها الطبيعية ومجزئاتها الحضارية، وتحقيق الرفاهية للمواطنين، عبر أمن مستتب وعدل قائم، مع استخدام كل الوسائل المشروعة لتحقيق ذلك، والتزام دائم بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم الاعتداء والحرص على حسن الجوار، وما شكل القاعدة الصلبة للملاحق علاقات المملكة

بالدول في أنحاءها الإقليمية والعالمية والإسلامية وكذلك على الصعيد الدولي، ويمكن القول أن علاقات المملكة الدولية تستند إلى أسس ومبادئ مستقرة وواضحة، ومنها:

حرص المملكة على التفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنضمة إليها وقواعد

القانون الدولي التي تحدد إطار السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة. إضافة إلى التزام المملكة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، ويعتمد التسلط في شؤون الدول الأخرى الداخلية، وتضجب العنف وجميع الوسائل التي تخل بالأمن والسلم الدوليين، والتأكد على مبدأ التعايش السلمي بين دول العالم.

تلك ضجع السياسة الخارجية السعودية بصيغة أخلاقية من خلال تبنيتها لهذا مساندة ضحايا الكوارث الطبيعية والمشردين واللاجئين في الغنيب من دول العالم.

ومن هذه المبادئ أيضاً عدم الانحياز، وعدم الخضور والأخلاف التي تخل بالأمن والسلم

الصناعية الغربية واليابان والصين والهند وسنغافورة وكوريا الجنوبية، شعوراً بالارتياح العام والثقة المتزايدة في استمرار وصول النفط إليهم حتى إبان الأزمات والحروب. هذه الطنانية والارتياح العام وضع لقادة المملكة رصيداً كبيراً من الاحترام والتقدير لدى المجتمع الدولي.

ويذكر في هذا السياق أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله -رحاه الله- اقترح في عام ٢٠٠٠م إنشاء أمانة عامة للمعتدى الدولي للطاقمة يكون مقرها مدينة الرياض، وقد قرر المجتمعون في منتدى الطاقمة الدولي الشامن المعتد في أوساكا اليابانية بالإجماع إنشاء هذه الأمانة ومقرها الرياض. الأمر الذي يدل دلالة

واضحة على ما للمملكة من أهمية اقتصادية كبرى في مستوى العالم كله.

ومن العوامل أيضاً التي جعلت المملكة تتبوأ مكانة عالمية مرموقة علاقاتها الواسعة والحميمة مع كثيرين من دول العالم وفي جميع القارات، فالمملكة بحكمة قيادتها وصديق تعاملها مع الأكرين تحظى بمصادقات عميقة مع دول غربية وشرقية، فضلاً عن الدول العربية والإسلامية.

هذه المصادقات تقوم على أسس ثابتة من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. إن علاقات المملكة الخارجية تنسجم بالإضافة التي قامت على أساسها سياستها الخارجية من التعامل الموضوعي المبني على ثوابت الإسلام، والقيم العربية المتجذرة في الضمير السعودي، والمساهمة الإيجابية في استقرار ورخاء المجتمع الإنساني مع الإدراك العميق لحقائق توازن القوى مع المتابعة الدقيقة للمتغيرات المختلفة على الساحة الدولية.

وقد جاءت سياسة ولاه أمر هذه البلاد الطبية امتداداً للحكمة الوالد المؤسس الملك عبد العزيز -طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته- الذي

من أولويات السياسة الخارجية للمملكة غلق الأبواب أمام تصاعد الخلافات بين الحضارات ومظاهر التطرف

في ظل العلاقات الواسعة بدول العالم ومنظماتها تنضم المملكة إلى منظمات و هيئات دولية مختلفة، منها هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الخليجي والبنك الإسلامي للتنمية لتمويل التجارة، كما أنها عضو في

عبر واضحة تصوير

وكان الهدف النبيل من ذلك هو تبادل المعلومات بشكل فوري يتفق مع سرعة تبادل الأحداث، من أجل تقادي الاعتداءات الإرهابية قبل وقوعها حماية للشعبية من هذه الأفة الخطيرة التي اجتاحت العالم في الآونة الأخيرة، ولم يسلم منها مجتمع من المجتمعات، كما يؤكد كل من يتابع السياسة الخارجية للمملكة حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله على اتخاذ المواقف الإيجابية التي تستهدف دعم السلام الدولي، والرخاء العالمي، ورفاهية الإنسان في جميع أنحاء المعمورة، ومن ذلك مساعي الملك عبد الله في حل قضية فلسطين بالطرق السلمية.

فقد قدم -حفظه الله- عندما كان ولياً للعهد تصوراً للتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية من ثمانية مبادئ عرف باسم «مشروع الأمير عبد الله بن عبدالعزيز» وقد عرض المشروع على مؤتمر القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢م، وقد لاقى تلك المقترحات قبولا عريضا ووليا وساعدا، كما تبنتها تلك القمة.

وكان -حفظه الله- قد اقترح في المؤتمر العربي الذي عقد في القاهرة عام ٢٠٠٠م إنشاء صندوق يحمل اسم انتفاضة القدس يرأسه ما ل قدره مائتا مليون دولار ويخصص للانفاق على أسر الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا في الانتفاضة، كما اقترح إنشاء صندوق آخر يحمل اسم صندوق الأقصى ويخصص له ٨٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع تصافح على الهوية العربية والإسلامية للقدس والحلوله دون طمسها، وأعلن -رعاه الله- عن إسهام المملكة بربع المبلغ المخصص لهذين الصندوقين، هذا عدا المساعدات المالية والأزمات، التي تدل بآلاف ولاسيما إبان النوازل والأزمات، التي تدل بآلاف واضحة ما تتمتع به المملكة من كرم أصل وخلق نبيل تضرب جذوره في أرض خصبة لا تثبت إلا طيبب القلوب.

إن مكانة المملكة الرفيعة في المجتمع الدولي قد شهد لها ل من تعامل معها من الملوك والرؤساء والدبلوماسيين، ولا عجب في ذلك كون المملكة تملك كل القومات الحضارية التي تؤهلها لئلا هذا الموقع على الخريطة الدولية

الصندوق العربي وصندوق أوبك والصندوق الزراعي والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وغير ذلك من الهيئات والمنظمات السياسية والتنموية الدولية، وغالبا ما يكون حضور المملكة للمؤتمرات الدولية على غاية الأهمية بالنسبة للدول الأخرى، وذلك كله نابع مما تحظى به المملكة من احترام دولي ينس على قاعدته صلية من صدق التعامل وأمانة الأفعال والأقوال.

وقد أهدت خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله -حفظه الله- بالمشاركة في المؤتمرات الدولية والعربية والإسلامية، ومشاركة إخوانه وأصدقائه في التوصل إلى حلول لما يشغل الرأي العام العالمي من قضايا ومشكلات، ووضع الأسس الثابتة القوية لمجتمع دولي يسوده السلام والأمن والإخاء.

ومن ذلك مساهمته في قمة الألفية لدول العالم التي نظمتها الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك والتي عُقد فيها -حفظه الله- كلمة المملكة، وأعلن خلالها تصرح المملكة بما يعادل ثلاثين في المئة من الميزانية المقترحة لصندوق العمل الوطني.

إن هذوه العنايات الواسعة التي يبذلها للملكة على تبادل الخبرات وتطويع مع الدول الشقيقة والصديقة في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية، وغيرها من المجالات المهمة، مما ساعدها في تحقيق معدلات عالية وغير مسبوقة في التنمية والتطور والنزق، والتي تعد مخرجة لكل مواطن في هذا البلاد الكريمة، ومثالا يحتذى به من قبل الدول الأخرى.

وبناء على علاقات المملكة الطيبة مع دول العالم يبرز العامل الثالث الذي ساهم في تيقؤ المملكة مكانتها الدولية الرفيعة، وهو تسابقها في خدمة البشرية والحفاظ على أمن العالم، وتحقيق السلام الدولي، وذلك من خلال مشاربتها لكل صنوف الإرهاب والجريمة المنظمة.

ولعل من أبرز الخطوات التي اتخذتها المملكة في محاربتها للإرهاب ما قام به خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -حفظه الله ورعاه- عندما كان ولياً للعهد في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز -طيب الله ثراه- من رعاية للمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي نظمه المملكة في مركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات في مدينة الرياض خلال المدة من ٢٥ إلى ٢٨ من ذي الحجة عام ١٤٢٥هـ الموافق من ٥ إلى ٨ شباط - فبراير من عام ٢٠٠٥م.

وقد شاهد العالم بإسره دعوة الملك عبد الله في المؤتمر إلى إقامة مركز دولي لمكافحة الإرهاب، يكون العاملون فيه من المتخصصين في هذا المجال.